تحولات الرأى العام والتغير فى هيكل الفرص السياسية فى مصر (دراسة حالة تنظيم الإخوان المسلمين)

د. شيرين محمد فهمى

دكتوراه فى النظم السياسية المقارنة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

تمثل إشكالية العلاقة بين تحولات الرأى العام والتغير فى هيكل الفرص السياسية لدى فاعل سياسى ما فى مراحل التغير السياسى، الكلى أو الجزئى، واحدا من الاتجاهات الرئيسية السائدة فى حقل النظم السياسية المقارنة. وقد برزت أبعاد تلك العلاقة جلية فى مراحل الحراك الثورى فى المنطقة العربية، بالتطبيق على حالات عدة، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة. وتعد حالة تنظيم الإخوان -كفاعل سياسى يحاول توظيف تلك الفرصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١- خير مثال على تلك العلاقة، لاسيما أن هناك ارتدادا عكسيا لهيكل الفرصة للفاعل نفسه (رغم تغير السياق الداخلى) بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، فيما يطلق عليه فى الأدبيات "الأثر المزدوج للفرصة السياسية"(١).

فقد شهدت الأعوام الثلاثة، التى تلت الانتفاضة الشعبية المصرية فى يناير ٢٠١١، عدة تغييرات كبرى سريعة شملت صعود الدور السياسى لتنظيم الإخوان، وكان أحد أهم مظاهرها استحواذ الجماعة على أكثر المقاعد فى انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠١١-٢٠١٢، ووصول مرشح حزب "الحرية والعدالة" الذراع السياسية لها، د. محمد مرسى، إلى مقعد رئاسة الدولة فى الانتخابات الرئاسية بعد فوزه على منافسه الفريق أحمد شفيق، على نحو أدى إلى انتقال الإخوان المسلمين من جماعة معارضة إلى جماعة حاكمة. ولكن سرعان ما تحول المشهد السياسى تماما بنشوب مظاهرات عارمة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وتبلورت فى صورة ثورة شعبية انتهت بتدخل الجيش، وعزل الرئيس، وبدء مرحلة جديدة من التطور السياسى لمصر.

تهدف هذه الورقة إلى فحص العلاقة الارتباطية بين التغير فى توجهات الرأى العام، ونافذة الفرص السياسية فى لحظات التغيير السريع، نظرا لمحورية دور وتأثير توجهات الرأى العام فى عتبات التحول الانتقالى من الثورة إلى الدولة، وهو ما أكدته خبرات الحراك الثورى فى دول عربية عدة بعد عام ٢٠١١، ومن بينها مصر. فى ضوء ما سبق، تتناول هذه الورقة أثر التحول فى توجهات الرأى العام على تغيير هيكل الفرص فى مراحل الانتقال السياسى، بالتطبيق على فاعل محدد، هو تنظيم الإخوان فى مصر، على خلفية ما شهدته الجماعة من فترات للصعود (عقب ٢٥ يناير ٢٠١١)، وفترات للهبوط (عقب ٣٠ يونيو ٢٠١٣)، ومحاولات العودة إلى الحياة السياسية مرة أخرى (الدعوات للحشد تحت شعار "ثورة الغلابة" فى ١١ نوفمبر ٢٠١٦).

وسوف يتم اختبار صحة هذه العلاقة الارتباطية، من خلال عرض بعض من نتائج استقصاءات الرأى العام المصرى بشأن أداء تنظيم الإخوان، التى أجرتها العديد من الهيئات، والمراكز البحثية المحلية والدولية المعنية برصد وتحليل استطلاعات الرأى العام(٢٢)، مثل المركز المصرى لبحوث الرأى العام "بصيرة"، ومركز الأبحاث بواشنطن "بيو"، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بحيث تتناول الورقة ست نقاط رئيسية تتمثل فى العلاقة بين الرأى العام والفرصة الثورية، وأنماط تأثير الرأى العام فى هيكل الفرص السياسية، و٢٥ يناير وصعود فرص الإخوان، فضلا عن ٣٠ يونيو وتراجع فرص الإخوان، وأخيرا "ثورة الغلابة"، ومحاولة استعادة الفرص السياسية للإخوان، والسيناريوهات المستقبلية لهيكل الفرص السياسية لتنظيم الإخوان. وسوف يتم تناول كل نقطة من النقاط المشار إليها بقدر من الإيجاز والتحليل، وذلك على النحو التالى:

أولا- الرأى العام والفرصة الثورية:

إن الرأى العام فى أى مجتمع ما هو إلا نتاج تفاعل بين مجموعة من العوامل والمتغيرات، التى لا يمكن عزل أثر تغير أى منها عن اتجاهات الرأى العام. ولعل النظم الديمقراطية هى الأكثر استفادة مما تطرحه اتجاهات الرأى العام فى مجتمعاتها من أفكار يمكن بلورتها لخدمة المصلحة العامة، وذلك بالمقارنة مع النظم السلطوية التى لا تعترف بأهمية الرأى العام، ولا بأحقية الجماهير فى التعبير عن رأيها.

كما يعد الرأى العام أحد المداخل لفهم أى جماعة سياسية، سواء كان ذلك مرتبطا بالدلالة الحضارية، أو بالأوضاع السلوكية، وسواء كانت تلك الأوضاع السلوكية تدور فى إطار البعد الاجتماعى، أو النواحى الفردية، وما إذا كانت تقف عند حد السلوك الصحى أو تتعداه إلى دراسة السلوك المرضى(٣).

وتجدر الإشارة فى هذا الإطار إلى أن استطلاعات الرأى ذات الطبيعة السياسية تعد جزءا أساسيا فى بناء علاقة وثيقة بين الحاكم والمحكوم، وأنها تطبيق للمشاركة المجتمعية الصحيحة التى من شأنها أن تزرع الولاء الصادق، وليس الولاء الظاهرى المرتبط بالمصالح الشخصية، أو الخوف من السلطة السياسية. وفى ضوء ذلك، تعددت اتجاهات الجدل حول مدى تأثير الرأى العام فى صنع السياسات الداخلية والخارجية، وكذلك مدى تأثير الرأى العام فى هياكل الفرص للنخب والقوى السياسية.

ويمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين فى هذا الشأن. يعبر عن الاتجاه الأول فريق لا يعترف بوجود تأثير للرأى العام فى العملية السياسية، حيث يجادل بأن القرار يعتمد أساسا على رؤية صانعى السياسة، وأن اتجاه الرأى العام نحو قضية بعينها ما هو إلا نتيجة لتوافق النخبة التى تؤثر فى رأى الجمهور، وليس نتيجة توافق الجماعات المكونة له.

ويساند رأى هذا الفريق عدم الاهتمام باتجاهات الرأى العام فى النظم السلطوية التى لا تسمح بإعطاء فرصة لمواطنيها فى التأثير فى مجريات العملية السياسية، وهو الوضع الذى كان سائدا فى الدول العربية قبل اندلاع الحراك الثورى فى العديد منها. فالجدير بالذكر أن قياس اتجاهات الرأى العام كان مقصورا على تقييم قرارات أو سياسات حكومية، أو صياغة توجهات خارجية، أو تحديد الشواغل الرئيسية للمواطن المصرى التى تمس نمط حياته ومستوى معيشته. غير أن ثمة تحولات بعد مراحل الحراك الثورى، تمثلت فى بدء تقييم أداء رئيس الدولة، من خلال القرارات التى يقوم باتخاذها، كما بدأ يظهر تقليد جديد، وهو قياس منسوب شعبية رئيس الدولة فى كل شهر، أو أول مئة يوم، أو كل عام. فقد درجت وسائل الإعلام، وخاصة المقروءة على قياس شعبية رئيس الدولة، انطلاقا من فعالية أداء مؤسسة الرئاسة فى التعامل مع القضايا الخدمية التى تمس مستوى معيشة المواطن المصرى، على نحو ما هو قائم بشأن أزمة توفير رغيف الخبز، واسطوانات الغاز، ومواجهة مشكلات القمامة، وخلق سيولة مرورية ... إلخ.

أما الاتجاه الثانى، فيتبنى فكرة، مفادها أن الرأى العام له تأثير كبير فى عملية صنع القرار، وفى مجال العملية السياسية. فالقرار ينتقل من القاعدة الشعبية إلى النخبة السياسية(٤). ويدعم أنصار هذا الاتجاه وجهة نظرهم بالنجاحات التى حققتها التيارات الدينية فى العديد من الدول، والتى واكبها الاهتمام بالرأى العام، الذى أصبح طرفا أساسيا فى المعادلة السياسية فى مراحل التحول الديمقراطى. ومن هنا، جاء الاهتمام بدراسات الرأى العام ليتواكب مع مستوى التحول فى تلك الدول. فصنع القرار فى هذه الدول هو عملية تمر بخطوات محددة تأخذ فى حسبانها العديد من المدخلات، على نحو ما تقرره نظرية صناعة القرار، وبالتالى يعد الرأى العام فى تلك الدول واحدا من تلك المدخلات.

وإذا كانت حكومات الدول التى تمر بمراحل تحول لا تأتى إلا عبر الانتخابات الحرة، فإنه يتعين على تلك الحكومات أن تضع الرأى العام ومتطلباته دائما فى موضع الاهتمام(٥). بتعبير آخر، فقد اتجه العديد من علماء السياسة إلى دراسة الرأى العام كأحد مدخلات العملية السياسية، على أساس أن توجهات الرأى العام، كما أكد جورج جالوب هى نبض الديمقراطية، بحيث إن تطوير نظام ديمقراطى مستقر وفاعل يعتمد على توجهات المواطنين إزاء العملية السياسية(٦).

وبتطبيق ذلك على التحولات الداخلية التى شهدتها عدة دول عربية بفعل الثورة منذ عام ٢٠١١، ومن بينها مصر، يمكن القول إنها كانت نتيجة التغير فى توجهات ومدركات الرأى العام إزاء النخب الحاكمة، الذى تُرجم بخروج الملايين من المواطنين فى مسيرات احتجاجية عنيفة واسعة النطاق، ترفض بقاءهم فى السلطة، وتطورت فيما بعد إلى شكل ثورة شعبية عارمة أطاحت برموز النظام السياسى السابق، والدخول فى مرحلة انتقالية جديدة.

إن تزايد الحديث عن الرأى العام فى الدول العربية التى سقطت فيها النظم بفعل الثورة – بحسبان أن الرأى العام أصبح أحد المظاهر المعبرة عن حراك الجماهير – قد قاد إلى الاهتمام بدراسته وتحليل اتجاهاته لفهم مسار تطور الأوضاع فى تلك الدول التى تمر بمراحل حراك ثورى، لاسيما لفهم عوامل صعود الدور السياسى لبعض الفاعلين السياسيين، فى ضوء الفرص الثورية التى قد تتيحها هذه المراحل لهؤلاء الفاعلين.

وتعرَّف الفرصة الثورية فى الأدبيات بأنها "ذلك النمط من الفرص الذى يظهر بالأساس فى مرحلة الحراك الثورى، الأمر الذى يضفى على ملامح هيكل الفرص السياسية قدرا من التمييز والخصوصية فى تلك المرحلة، مقارنة بملامح هيكل الفرص فى الأوقات العادية". فمرحلة الحراك الثورى تنبع أهميتها من أنها الفترة التالية مباشرة على سقوط النظام التسلطى، وتصبح هى – وفقا لما يسميها البعض – "الفترة المفصلية"، أو "المصيدة الانتقالية"(٧)، أو "دراما عمليات الانتقال"، أو "المتاهة الانتقالية"، أو "المرحلة الوسيطة بين انهيار النظام القديم وبناء النظام الجديد"(٨).

ويتم فيها إعادة صياغة قواعد العملية السياسية فى إطار شيوع حالة من السيولة السياسية والاجتماعية الشديدة، وتزايد حالة عدم اليقين، وتتولى فيها نخبة جديدة مقاليد السلطة وإدارة الحكم، وتشهد بداية إعادة توزيع موارد القوى السياسية والاقتصادية، وتنشأ فيها مصالح ومراكز قوى مستفيدة جديدة، بما يعنى أن هذه المرحلة قد تشهد إرساء هيكل جديد للفرص السياسية لمختلف الفواعل السياسية (أحزاب سياسية، وحركات اجتماعية، وجماعات مصالح، وحركات شبابية، وتنظيمات دينية) فى ضوء ما تتسم به تلك المرحلة من سمات عدة، منها شيوع حالة من الشك وعدم اليقين(٩).

ووفقا لما أشار إليه د. على الدين هلال، فإنها حالة عدم الثقة بين مختلف الأطراف السياسية التى تماثل حالة الطبيعة عند توماس هوبز، والتى وصفها بأنها "حرب الكل ضد الكل"(١٠)، حيث تشير هذه الحالة إلى التربص، وعدم تصديق آراء الآخرين،

والسعى للكشف عن أهدافها الخفية. ويزداد هذا الشعور عندما ينشأ الاعتقاد بأن الاختلاف فى الرأى ليس مرجعه أن الطرف الآخر يتبنى أفكارا وأولويات أخرى، ولكن مرجعه الرغبة فى إقصاء الطرف المخالف. لذلك، فإن الاختلاف فى الرأى، مع وجود هذه الحالة من التخوف وعدم الاطمئنان، عادة ما يقود إلى الاستقطاب السياسى، وتصوير الأمر على أنه ليس اختلافا فى الرأى بين أطراف يقبلون بعضهم بعضا فحسب، ولكنه محاولة نفى وإقصاء من جانب، ومسألة دفاع عن الوجود من الجانب الآخر(١١).

وفى ضوء الرغبة الشعبية لحكم فصيل سياسى بعينه، وفقا لنتائج استطلاعات الرأى، سواء المنفذة من قبل مراكز الأبحاث المحلية أو العالمية، يمكن طرح تساؤل جوهرى حول كيفية استفادة هذا الفصيل من استطلاعات الرأى من خلال ممارسة وتطبيق أداة استطلاعات الرأى فى مصلحة الفصيل السياسى قبل وصوله للحكم وبعده. وهنا، تقدم بعض المراكز البحثية، كمركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، عددا من الآليات التى من شأنها الإسهام فى تنمية وتحسين توظيف الفواعل السياسية لهذه المعلومات، ولهذه الأداة المهمة فى كسب تأييد ودعم الرأى العام، بما ينعكس إيجابا على هياكل فرصها السياسية، ومنها:

* الاستفادة مما يسمى "تأثير الأغلبية" (Majority Effect)، حيث إن نشر نتائج هذه الاستطلاعات وإبرازها سيكون لهما الدور الأكبر فى التأثير على المحايدين أو المترجحين بأن تكون لهم مواقف متوافقة مع رأى الأغلبية، وغالبا ما يكون ذلك فى سياق العملية الانتخابية. فالغرب عادة ما يهتم بالاستطلاعات لقياس توجهات التصويت فى الانتخابات. ويمكن فى هذا السياق الاستفادة من تطبيقات مراكز الفكر والسياسات فى نشر وصياغة التقارير الداعمة لهذه التوجهات، وما يمكن أن تشكله من أثر على صناعة الآراء والمواقف.

وبعبارة أكثر دقة وتحديدا، فإن نشر نتائج لاستطلاعات الرأى العام، التى تشير إلى تقدم أو تفضيل مرشح أو تيار سياسى، مقارنة بالآخرين، غالبا ما يدفع الرأى العام فى الاتجاه ذاته، أى تفضيل ذلك الحزب أو التيار، وهو الأمر الذى يجد تفسيره فى واحدة من النظريات فى مجال الدراسات الإعلامية المعروفة باسم نظرية "دوامة الصمت" Spiral of Silence التى تقرر أنه حين تتبنى وسائل الإعلام اتجاها ثابتا ومتسقا من إحدى القضايا لبعض الوقت، فإن الرأى العام يتحرك فى الاتجاه الذى تتبناه وسائل الإعلام نفسها. كما أن الأفراد حين يدركون أن آراءهم لا تحظى بالتأييد من جانب الآخرين، يفقدون الثقة، ويؤثرون الصمت(١٢).

* استثمار الجماعات والقوى السياسية التى قررت، وسنحت ظروفها لخوض العملية الانتخابية، أن تستثمر نتائج استطلاعات الرأى التى تثبت رغبة قطاعات عريضة من الشعب لقيمها وتوجهاتها الأيديولوجية لمعرفة حجم القاعدة الانتخابية لها، وتفاصيلها.

* تمكين الفواعل السياسية من استثمار نتائج استطلاعات الرأى العام بمنهجية ذكية واحترافية فى الاستناد إليها فى خططها وسلوكها وشرعيتها، للوصول إلى السلطة(١٣).

* تطبيق الفاعلين السياسيين – الذين وصلوا إلى السلطة – النماذج المعاصرة فى توظيف استطلاعات الرأى فى الحكم، ومنها طلب رأى الناس فى الرؤساء فيما يسمى باستطلاعات الثقة بالرؤساء (Polls presidential approval) وثقتهم بأداء الحكومات بطريقة احترافية وحيادية(١٤).

ثانيا- أنماط تأثير الرأى العام فى هيكل الفرص السياسية:

تتعدد أنماط تأثير توجهات الرأى العام فى توسيع، أو تضييق هيكل الفرص للفواعل السياسية، خلال مراحل الانتقال السياسى. ومن أبرز تلك الأنماط:

١- الانخراط فى فعاليات مناهضة للنظام السياسى القائم:

يشارك فى أى ثورة عادة قوى سياسية واجتماعية متباينة الأهداف، وتيارات فكرية مختلفة التوجهات، وحركات ثورية غير متقاطعة الرؤى. وقد تكون متنوعة فى شكلها الثقافى العام أيضا، ولكن يجمعها التصميم على إسقاط النظام القائم. ويتمثل النظام المذكور فى أشخاص الحاكمين، وفى التنظيمات الحاكمة، وفى تشكيلات النخب السياسية التى ينسجها نظام الحكم فى إطار توازنات تقوم بينها(١٥).

إن هذه المرحلة من مراحل الثورة، الخاصة بالتقاء القوى الثورية على هدف إسقاط النظام القائم، عادة ما تكون أسهل، مقارنة بالفترة التى تليها، لأن القوى التى تقوم بالثورة تتحد من أجل هذا الإنجاز. ورغم التباينات السياسية بينها، فإنها قد تلاقت على عقيدة محددة، مفادها أن النظام المراد إسقاطه صار يقف حجر عثرة كئودا، أو حائط صد مانعا فى وجه أى تعديل أو تغيير تراه كل من هذه القوى لمصلحة هذه الجماعة أو تلك(١٦).

٢- المشاركة فى ترتيبات الانتقال إلى نظام سياسى جديد:

إن الحراك الثورى الذى أزاح النظام السابق لا يعنى أنه حطم جميع عناصر وجوده وهياكله الاجتماعية والتنظيمية، ولكن يتحقق الجانب الأهم من الإزاحة بتقويض هياكل النظام، وخلخلة التوازنات والعلاقات الاجتماعية والسياسية بين أشخاصه ونخبه، حسبما كانت قائمة فيما قبل الثورة. وتكون الخلخلة بالقدر الذى يفقد النظام القدرة على السيطرة على الأوضاع السياسية. وبهذه الإطاحة أو بتلك الخلخلة المفقدة للسيطرة، يكون قد ظهر فراغ فى الحكم، فراغ سياسى وتنظيمى، مما يستدعى أن تحل محله قوة سياسية، أو قوى أخرى(١٧).

وبالنسبة لاتجاهات الرأى العام فى مرحلة الانتقال التى شهدتها مصر، عقب تخلى الرئيس الأسبق حسنى مبارك عن الحكم، كانت النخب السياسية مشغولة باستكمال عملية إزاحة بقايا النظام السابق، وتعزيز مواقعها فى النظام السياسى قيد التشكل، وكانت قضايا الأمن والاقتصاد هى أكثر ما يشغل عموم

المواطنين، بسبب حدوث ترد فى الأوضاع الاقتصادية، وتدهور كبير فى الوضع الأمنى، نتيجة أحداث العنف التى وقعت فى أوقات متفرقة خلال الثلث الأخير من عام ٢٠١١(١٨).

ويتضح مما سبق أن الرأى العام المصرى منذ سقوط نظام مبارك تشكل، ليس على خلفية ساحة سياسية منقسمة فحسب، بل على خلفية تعدد هويات الفاعلين السياسيين أيضا. وقد لوحظ، فى إطار تنافس القوى المختلفة حول طبيعة النظام السياسى المرغوب فيه، أن الرأى العام المصرى قد تكوَّن حول خطين رئيسيين للانقسام، إذ تنازع الرأى العام المصرى قوى الثورة والتغيير من ناحية، وقوى النظام والاستقرار من ناحية أخرى. وعلى جانب آخر، تنازع الرأى العام المصرى قوى أيديولوجية متعارضة، سواء كانت إسلامية أو مدنية(١٩).

٣- الاستجابة لعمليات الحشد والتعبئة قبل الاستحقاقات الانتخابية:

مع سقوط النظام السياسى السلطوى، تبدأ المنافسة بين الفاعلين السياسيين من أجل تحسين أوضاعها، وزيادة نفوذها، وتنامى تأثيرها، ويسعى كل طرف إلى التموضع "Positioning" بالشكل الذى يحقق له أكبر درجة من المكاسب، وإلى طرح نفسه بحسبانه أكثر الأطراف التى ضحت فى النضال ضد النظام السابق(٢٠).

ومن ثم، فإن قوة الفاعل السياسى وقدرته على التأثير والحشد مرهونة -إلى حد كبير- بمدى قدرته على تحقيق تلاحم مع قوى الجماهير، وتعبئة الإرادة العامة للتغيير، ويكون ذلك عبر استخدام الفاعل السياسى لموارده المالية والبشرية، ولشعاراته السياسية أو الدينية، وكذلك عبر وسائل الاتصال الحديثة (شبكات الاتصال الاجتماعى)، بهدف القيام بالدور الخدمى الاجتماعى البديل للدولة فى هذا الشأن، وهو ما يطلق عليه "تأطير الفراغ"(٢١)، وهذا من أجل كسب تأييد الرأى العام، بما يعزز من وضع ومكانة الفاعل نفسه، مقارنة بغيره من الفواعل السياسية المؤثرة فى الساحة السياسية، لاسيما فى مرحلة الحراك الثورى التى تشهد المزيد من التنافس بين مختلف الفواعل حول صياغة قواعد العملية السياسية(٢٢).

وقد كان الصراع السياسى فى مصر فى مرحلة ما بعد مبارك صراعاً ثلاثى الأطراف بين الإرادة العامة للشعب التى تمثلت فى القوات المسلحة، والتيارات التى تنسب نفسها للإعلام، والقوى الليبرالية واليسارية، وهى أطراف ثلاثة يتبنى كل منها تصوره الخاص للنظام السياسى الذى يجب بناؤه فى مرحلة ما بعد مبارك. وعلى خلفية هذا الصراع، تشكلت توجهات الرأى العام، التى كانت متعاطفة ومؤيدةللتيارات التى تنسب نفسها للإسلام، خاصة تنظيم الإخوان(٢٣). ومن مؤشرات ذلك الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذى أُجرى فى ١٩ مارس ٢٠١١، على سبيل المثال.

فقد حُسبت نسبة الموافقة على إجراء التعديلات الدستورية، التى بلغت نحو ٧٧,٢٪، من مصلحة التيار الإسلامى، وفى مقدمته الإخوان المسلمون(٢٤)، وذلك فى ضوء أمرين، الأول: التقارب بين الإخوان وبعض القوى السياسية، والآخر أن المجلس العسكرى يدير البلاد بدستور مؤقت لحين إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، ثم يعقب ذلك صياغة دستور جديد، وكأن الإخوان لديهم توقع كبير بإمكان تحقيقهم نجاحات مشهودة، خلال تلك الانتخابات، ليتمكنوا من الوصول للسلطة، والاستحواذ على غالبية مقاعد البرلمان، وكذلك صياغة دستور جديد للبلاد، فى إطار رؤية ومصالح الإخوان، وهو ما تحقق فعليا على أرض الواقع(٢٥).

وتجدر الإشارة فى هذا السياق إلى أن الحراك السياسى الذى شهدته مصر منذ سقوط مبارك أدى إلى إطلاق موجة عاتية من التسييس فى المجتمع المصرى. ففى فترة الحراك الثورى فى يناير - فبراير ٢٠١١، والفترة التى تلتها، عرف المجتمع المصرى مجموعة كبيرة من المؤثرات السياسية التى غيرت - إلى حد كبير - من طبيعة اهتمامات المواطنين المصريين، وهو ما يمكن عدُّه من أهم التغيرات التى شهدها المجتمع المصرى، نتيجة التحولات السياسية الجارية فيه.

ويمكن ملاحظة أثر هذا التسييس فى زيادة معدلات التصويت فى الانتخابات البرلمانية خلال نوفمبر ٢٠١١ إلى يناير ٢٠١٢، حيث اقتربت من نسبة الـ ٦٠٪، فى حين أنها لم تكن تزيد من الناحية الفعلية على الـ ١٥٪ فى أحسن التقديرات فى عهد الرئيس الأسبق حسنى مبارك، بالإضافة إلى زيادة نسب المشاركة الجماهيرية فى الاستفتاءات الدستورية ٢٠١١ - ٢٠١٢، ثم الانتخابات الرئاسية التى أجريت فى شهرى مايو ويونيو من العام نفسه(٢٦)، حيث كان إقبال المصريين كبيرا على المشاركة فى كل الانتخابات خلال الجولة الأولى لها. إذ أسهم تشتت الأصوات على مرشحى الثورة العديدين فى وصول الفريق أحمد شفيق -آخر رئيس وزراء فى عهد مبارك- ومحمد مرسى إلى جولة الإعادة التى أفضت إلى فوز محمد مرسى بفارق بسيط عن منافسه الفريق أحمد شفيق. ويوضح الجدولان التاليان نتائج جولتى الانتخابات الرئاسية (٢٠١٢)، على النحو الآتى:

وبتحليل نتائج جولتى الانتخابات، يتضح زيادة عدد المصوتين فى الجولة الثانية على عدد هؤلاء فى الجولة الأولى، فضلا عن تضاعف عدد الأصوات الباطلة فى الجولة الثانية، فى إطار دعوات إبطال الأصوات التى انتشرت فى الأوساط السياسية المصرية للتعبير عن رفض كلا المرشحين. كما تشير نتائج الانتخابات الرئاسية إلى التفاوت الواضح للأصوات التى حصل عليها المرشحون فى الجولة الأولى، وكذلك التفاوت البسيط بين المرشح الفائز، محمد مرسى، ومنافسه، الفريق أحمد شفيق، فى الجولة الثانية، حيث حصل الأول على ما نسبته ٥١,٧٣٪ من الأصوات، بينما حصل الثانى على نحو ٤٨,٢٧٪(٢٧).

يضاف إلى ذلك، أن ٢٥ يناير طرحت بقوة مسألة التحول الديمقراطى، وفتحت الباب أمام نوع جديد من التعددية الحزبية غير المقيدة، كما كان الحال فى عصر مبارك، وانفتح الباب واسعا أمام إنشاء أحزاب جديدة معبرة عن كل طبقات المجتمع، وصل عددها إلى أكثر من مئة حزب تقريبا(٢٨).

جدول (١) النتيجة الرسمية للجولة الأولى للانتخابات الرئاسية (2012)

إجمالى عدد الناخبين المقيدين فى الجداول الانتخابية	50.996.746
إجمالى الناخبين الذين حضروا وصوتوا	23.672.236
نسبة الحضور	%46.42
إجمالى عدد الأصوات الصحيحة	23.265.516
إجمالى عدد الأصوات الباطلة	406.720

اسم المرشح	الأصوات التى حصل عليها	النسبة المئوية من الأصوات الصحيحة
محمد محمد مرسى العياط	5.764.952	%24.77
أحمد محمد شفيق زكى	5.505.327	%23.66
حمدين صباحى	4.820.273	%20.72
عبدالمنعم أبو الفتوح	4.065.239	%17.47
عمرو موسى	2.588.850	%11.13
باقى المرشحين	520.875	%2.25

المصدر: "العليا للانتخابات: الإعادة بين مرسى وشفيق و 46.4% نسبة التصويت فى الجولة الأولى"، اليوم السابع، 28 مايو 2012:
http://www.youm7.com/news.asp?newsidz690562.

جدول (٢) النتيجة الرسمية للجولة الثانية للانتخابات الرئاسية (2012)

إجمالى عدد الناخبين المقيدين فى الجداول الانتخابية	50.958.794
إجمالى الناخبين الذين حضروا وصوتوا	26.420.763
نسبة الحضور	%51.85
إجمالى عدد الأصوات الصحيحة	25.577.511
إجمالى عدد الأصوات الباطلة	843.252

اسم المرشح	الأصوات التى حصل عليها	النسبة المئوية من الأصوات الصحيحة
أحمد محمد شفيق زكى	12.347.380	%48.27
محمد محمد مرسى العياط	13.230.131	%51.73

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية: الموقع الرسمى للانتخابات الرئاسية 2012:
http://www.elections.eg/index.php/pdp/pdf?file=images/results/aggregatedresult.pdf.

٤- الإسهام فى إرساء دعائم النظام السياسى الجديد:

تسهم توجهات الرأى العام فى الحفاظ على استقرار أركان النظام السياسى الوليد، بعد مرحلة الحراك الثورى، وإعطاء فرص للنخب السياسية الجديدة، والتى دعمتها وأيدتها الجماهير، خلال الاستحقاقات الانتخابية المختلفة، لتنفيذ خريطة الطريق المعبرة عن توقعاتها وطموحاتها.

وتتعدد مؤشرات تأييد ومناصرة المواطنين للنخبة السياسية الحاكمة الجديدة، ومنها، على سبيل المثال، دعم قرارات النظام

السياسى الجديد والانحياز لسياساته، واتخاذ مواقف معارضة حيال القوى المعارضة لأدائه فى الحكم، فضلا عن القدرة على تحمل تعثرات وتحديات المرحلة الانتقالية، أو ما يطلق عليه (تعقيدات المرحلة الانتقالية)، سواء على الصعيد الاقتصادى، أو الاجتماعى، أو الأمنى، أو السياسى(٢٩).

بهذا، يمكن القول إنه كلما زادت درجة التسامح والرضاء الشعبى إزاء النخبة الحاكمة القائمة، زادت الفرص السياسية لتلك النخبة فى الحكم، والعكس صحيح. أى كلما قلت درجة تسامح ورضا توجهات الرأى العام حيال النخبة الحاكمة القائمة، قلَّت الفرص السياسية لهذه النخبة، الأمر الذى يؤكد صحة العلاقة الارتباطية الطردية بين توجهات الرأى العام وهيكل الفرص السياسية للنخبة الحاكمة.

وينطبق هذا على تنظيم الإخوان فى مصر، حيث لم تدرك الجماعة تحولات مزاج الرأى العام، أو بالأحرى قد أغفلت عن عمد تراجع الدعم الشعبى إزاء أدائها فى السلطة، فيما يسمى فى الأدبيات "ذهنية الإنكار". وقد قاد ذلك، إلى جانب العوامل الأخرى، إلى تغذية "البيئة القاعدية" المهيئة لاندلاع مظاهرات ٣٠ يونيو ٢٠١٣ التى ساندتها المؤسسة العسكرية، مما أدى إلى عزل محمد مرسى، وسقوط حكم الإخوان على نحو قاد إلى مواجهات عنيفة بين مؤسسات الدولة وقطاعات المجتمع المؤيدة لها من ناحية، وجماعة الإخوان من ناحية أخرى، لدرجة أن مجلس الوزراء المصرى عدَّ الجماعة "جماعة إرهابية" فى الداخل والخارج منذ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٣، بعد اتهامها بتدبير تفجير مديرية أمن الدقهلية، الأمر الذى يشير إلى تراجع الفرص السياسية لدى الجماعة(٣٠).

ثالثا- صعود فرص الإخوان بعد ٢٥ يناير:

تواترت بصفة عامة، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، نتائج مراكز استطلاعات الرأى العالمية على أن أغلب المسلمين فى البلاد الإسلامية يريدون حكم الإسلام وتطبيق الشريعة. فقد أجرى "بيو" (PEW) فى ربيع ٢٠١١ استطلاعا للرأى بشأن مدى موافقة بعض الشعوب الإسلامية المشمولة بالعينة، ومن بينها مصر، على العبارات "القوانين يجب بشدة أن تتبع تعاليم القرآن"، أو "القوانين يجب أن تتبع قيم ومبادئ القرآن، ولكن بدون تشدد"، حيث أيدت الغالبية العظمى فى أكثر البلدان أن تتبع القوانين تعاليم القرآن، سواء بشكل "متشدد" Strictly ،أو "بدون تشدد". فمثلا، أيد ذلك ٩٨٪ من الباكستانيين، و٩٥٪ من الأردنيين، و٨٩٪ من المصريين و٦٦٪ من الفلسطينيين، وبقيت النسبة فى تركيا ولبنان هى الأكثر رفضا لاتباع تعاليم القرآن بين الدول المشمولة بالعينة، وهو ما يتفق مع الاتجاه العام السابق فى موضوع دور الشريعة فى التشريع، على نحو ما يوضحه الجدول رقم (٣).

ويفهم من تلك النسب تزايد تأييد الرأى العام المصرى للتيارات التى تنسب نفسها للإسلام بعد ٢٥ يناير، وفى القلب منها تنظيم الإخوان المسلمين، حيث كان الفصيل السياسى الأكثر حضورا وتنظيما فى تلك الفترة، وذلك بالنظر إلى ضعف القوة التنظيمية للقوى والأحزاب السياسية الأخرى(٣١)، فضلا عن افتقاد الشباب اقتدار التنظيمى، مما أدى إلى تعميق الخلافات والانشقاقات بين الإخوان من جانب، والقوى السياسية الأخرى، ومعها القوى الشبابية من جانب آخر(٢٨)، بل قفز الإسلاميون على المكتسبات التى حققتها الأخيرة، مستفيدين من شعبيتهم، وشبكاتهم الرعائية الاجتماعية، وقدراتهم التنظيمية العالية(٣٢).

ويرجع ذلك إلى تعدد عوامل صعود فرص تنظيم الإخوان فى المرحلة الانتقالية الممتدة من فبراير ٢٠١١ وحتى مايو ٢٠١٢، ومنها قدرة الجماعة على التكيف مع حالة السيولة السياسية التى شهدتها البلاد عقب ٢٥ يناير مباشرة، حيث وجدت جماعة الإخوان أن مشاركتها فى الفعل الثورى قد تحقق لها الكثير من المكاسب والفرص التى حجبت عنها على مدى سنوات طويلة، بسبب انتهاج أنظمة الحكم السابقة سياسات مناهضة لتيار الإسلام السياسى بشكل عام، ومن بينها تنظيم الإخوان. وكان من شأن هذه السياسات المزيد من الإقصاء والتهميش السياسى لتلك التيارات، مقابل تزايد فرص التيارات والقوى المدنية فى الحياة السياسية، ومنها التحمت الجماعة وتضامنت بقوة مع مطالب القوى الثورية المختلفة من ناحية، واستفادت كثيرا من حالة الانقسام التى اتسمت بها القوى الشبابية والأحزاب المدنية على مدى المرحلة الانتقالية حول كيفية جنى ثمار الثورة من ناحية أخرى.

كما كانت القدرات السياسية والتنظيمية العالية لتنظيم الإخوان أحد أهم العوامل التى ساعدت على تعظيم الفرص السياسية، بحيث وظفها التنظيم بشكل جيد، خلال الاستحقاقات الانتخابية الثلاثة (الاستفتاء على الدستور مارس ٢٠١١، وانتخابات مجلسى الشعب والشورى ٢٠١١ – ٢٠١٢، وانتخابات الرئاسة ٢٠١٢)، يضاف إلى ذلك قوة ومتانة التحالفات السياسية لتنظيم الإخوان فى الداخل والخارج على حد السواء، بما عزز من فرص وصولها إلى السلطة، إثر إجراء أول انتخابات رئاسية بعد الثورة(٣٣).

وهكذا، تتضح درجة تأثير العامل الدينى فى توجهات الرأى العام المصرى، وهو ما كشفته نتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية فى مرحلتها الأولى عن صعود التيار الدينى بشكل ملحوظ، وفى مقدمته تنظيم الإخوان، حيث تصدرت قوائم "حزب الحرية والعدالة"، الذراع السياسية للتنظيم، نتائج غالبية الدوائر بحصوله على ثلاثة ملايين و٩٦٥ ألف صوت، بما يعادل ٣٩,٩٪ من إجمالى الأصوات الصحيحة فى مختلف الدوائر، ولم يخسر الحزب فى انتخابات الفردى فى الجولة الأولى سوى ثلاثة مقاعد فقط، بينما استطاع حزب "النور" السلفى الحصول على نسبة ٢٥٪ من إجمالى الأصوات الصحيحة، أى ما يعادل مليونين و٩٧١ ألف صوت.

وهذه النتيجة غير مفاجئة، فهى تقترب مما أوضحته نتائج استطلاع للرأى، أجراه مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية على ثلاث مراحل بعنوان "المشاركة السياسية والأحزاب السياسية"، والمنشورة فى مايو ٢٠١٢. فاستنادا لنتائج

جدول (٣) توجهات الشعوب الإسلامية إزاء حكم الإسلام وتطبيق الشريعة

		أى من الحالات الثلاث التالية أقرب إلى وجهة نظرك؟				
		القوانين يجب أن تتبع تعاليم القرآن بشدة	القوانين يجب أن تتبع قيم ومبادئ القرآن ولكن بدون تشدد	القوانين يجب ألا تتأثر بتعاليم القرآن	نعم /لا	الإجمالى
تركيا	ربيع 2011	8	45	34	13	100
مصر	ربيع 2011	62	27	5	5	100
الأردن	ربيع 2011	70	25	3	3	100
لبنان	ربيع 2011	20	26	37	7	100
فلسطين	ربيع 2011	36	30	12	22	100
إندونيسيا	ربيع 2011	26	56	14	5	100
باكستان	ربيع 2011	78	10	2	4	100

Source: Spring 2011 Global Attitudes Survey Pew Research Center.

الاستطلاع الخاصة بالمحافظات المصرية التسع التى عقدت فيها المرحلة الأولى من الانتخابات، حصل حزب "الحرية والعدالة" على تأييد ٣٩,٥٪ من أفراد العينة الذين حسموا أمر انتخابهم لمرشحى الحزب، وهى نسبة تقترب مما حصل عليه الحزب فعلا فى انتخابات المرحلة الأولى. كما حصل حزب "النور"، وفق الاستطلاع، على ١٩,١٪، وهى نسبة أفراد العينة التى حسمت أمر انتخابها الحزب، وهى نسبة أقل من النسبة التى حصل عليها الحزب بالفعل(٣٤).

والجدير بالذكر أن حزب النور هو حزب يتبع المرجعية السلفية، وتصفه الدعوة السلفية بأنه الذراع السياسية لها. وقد برز الحزب كثانى كبرى القوى الحزبية فى مصر بعد الفوز بنحو ٢٢٪ من مقاعد مجلس الشعب فى انتخابات ٢٠١١ – ٢٠١٢(٣٥)، فضلا عن تمكنه من تقوية تحالفه مع تنظيم الإخوان فى تلك الفترة. وتمثلت أهم الأسباب التى دفعت التنظيم لتقوية تحالفه مع حزب النور الممثل للتيار السلفى فى أن هذا التيار أصبح يحظى بحضور قوى ومؤثر فى المجال العام المصرى فى مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، حيث ازداد الحضور السلفى بجميع أشكاله الرمزية والفعلية فى الفضاء العام، سواء من خلال زيادة وتكثيف الحضور الفضائى والإعلامى، أو من خلال المشاركة فى الفعاليات والتظاهرات المليونية التى جرت على مدى عامى ٢٠١١ و٢٠١٢(٣٦)، فضلا عن أنه قد نجح على مدى العقود الثلاثة الماضية فى بناء شبكة معتبرة من المؤسسات والهيئات التى تمارس دورا اجتماعيا ودينيا وخدميا، وذلك ضمن المساحة التى سمح بها نظام مبارك(٣٧).

رابعا- تراجع فرص الإخوان بعد ثورة ٣٠ يونيو:

تآكل المخزون الجماهيرى الداعم لتنظيم الإخوان، بحيث ظل التنظيم، خلال عقود، يحظى بمساندة جماهيرية. وكان من ثمار هذه المساندة وصوله إلى سدة الحكم بعد ٢٥ يناير. ولكن سرعان ما اصطدم التنظيم بواقع ومعطيات مغايرة، وانكشف عجزها عن إدارة شئون الدولة. وبينما كانت منشغلة بأزمات الحكم، كان المخزون الجماهيرى الذى تتمتع به يتضاءل تدريجيا، حتى وصلت العلاقة إلى نقطة مفصلية تمثلت فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وبدا أن ذلك المخزون الجماهيرى قد أوشك على النفاد.

وقد أشارت أغلب نتائج استقصاءات الرأى العام المصرى بشأن أداء تنظيم الإخوان، خلال عام واحد، هو فترة حكمهم، التى أجرتها العديد من الهيئات والمراكز البحثية، ومنها، على سبيل المثال، "بصيرة" و"بيو"، إلى تراجع مؤشرات تأييد المصريين لحكم الإخوان خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٣ حتى بعد خروجهم من الحكم.

وسوف يتم استعراض بعض من تلك المؤشرات بقدر من الإيجاز على النحو التالى:

١- أداء مرسى بعد عام من الحكم:

بمناسبة مرور سنة على فترة رئاسة محمد مرسى، أجرى مركز "بصيرة" استطلاعا لقناة الحياة لمعرفة آراء المصريين بعد عام من حكم مرسى والإخوان. وقد غطى الاستطلاع مجموعة من الموضوعات المتعلقة بقرارات الرئيس وتأثيرها فى حياة المواطنين. وأظهرت نتائج الاستطلاع بشأن أفضل قرار وأسوأ قرار اتخذهما مرسى خلال السنة الأولى من حكمه، ما يلى(٣٨):

* بالنسبة لأفضل قرار، أظهرت النتائج أن نحو ٧٣٪ من المصريين يرون أن الرئيس لم يتخذ أى قرار جيد، بينما ٦٪ يرون أن أفضل قرارات الرئيس كان إحالة المشير حسين طنطاوى

والفريق سامى عنان للتقاعد، و٣٪ يرون أن أفضل قراراته زيادة المعاشات والأجور، وقد حصل قرار قطع العلاقات مع سوريا على ٢٪، وقرار إقالة النائب العام على ٢٪، وإصلاح العلاقات مع دول أخرى على ١٪، وتوفير الأنابيب على ١٪، بالإضافة إلى بعض القرارات الأخرى التى لم يحصل أى منها على أكثر من ١٪، وهو ما يوضحه الشكل رقم (١).

الشكل (١) أفضل قرار اتخذه محمد مرسى

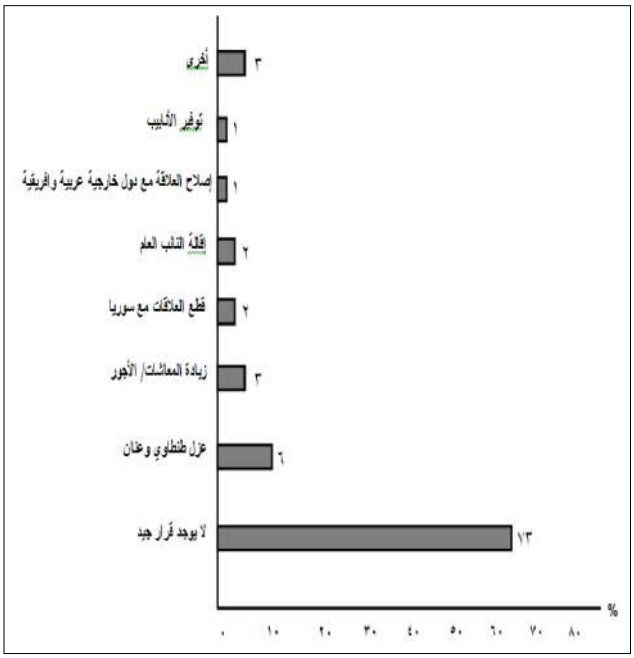

* وبالنسبة لأسوأ قرار، تشير النتائج إلى أن ١٥٪ من المصريين يرون أن الرئيس لم يتخذ أى قرار سيئ، فى حين أن ٦٪ يرون أن كل قراراته خطأ، و١٧٪ يرون أن أسوأ قراراته هو ما يتعلق بملف مياه النيل، بينما حصل الإعلان الدستورى على ٨٪، وحصل كل من قرارى قطع العلاقات مع سوريا، وتغيير المحافظين على ٥٪، وحصل كل من إقرار الدستور، والقرارات الخاصة بأزمة البنزين والكهرباء على ٣٪، بينما يرى ٢٪ أن أسوأ قراراته هو رجوعه المتكرر فى قرارات سبق أن اتخذها، ويرى ٢٪ أن أسوأ قرار هو تغيير النائب العام (٣٩)، وهو ما يوضحه الشكل رقم (٢).

كما أجرى مركز "بيو" استطلاعا فى شهور يوليو عام ٢٠١٣ بشأن موقف المصريين من تحرك الجيش ضد مرسى، وأظهرت النتائج أن ٥٤٪ من المصريين أيدوا تحرك الجيش ضد الرئيس المخلوع، لأن شعبيته قد تآكلت، مقابل ٤٣,٣٪ من المصريين يعارضون عزله. ويرجع ارتفاع نسبة من يعارضون حكم الإخوان، يؤيدون موقف الجيش ضدهم إلى الإحباطات التى سادت هؤلاء خلال فترة حكم الإخوان، لاسيما بعد ما فشل مرسى فى علاج الاضطراب السياسى، والتدهور الاقتصادى، والانفلات الأمنى الذى أعقب الإطاحة بنظام مبارك(٤٠).

الشكل (٢) أسوأ قرار اتخذه محمد مرسى

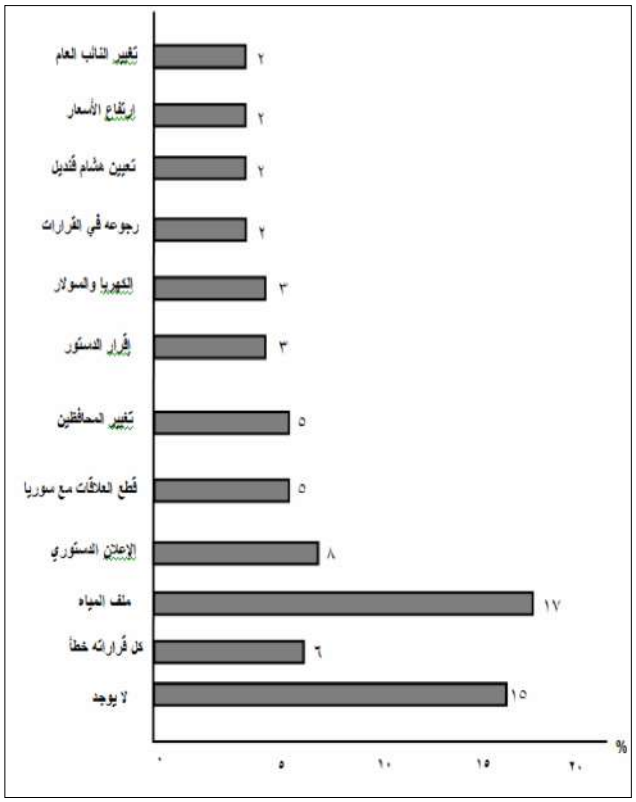

فى هذا السياق، أجرى أيضا مركز "بيو" استطلاعا للرأى فى مارس ٢٠١٣ بشأن الدور الإيجابى للجيش فى الحياة السياسية، مقارنة بالأحزاب والقوى السياسية المعارضة، وأشارت النتائج إلى أن نحو ٧٣٪ من المصريين يرون الدور الإيجابى المؤثر للجيش، مقارنة بنحو ٢٤٪ ممن يرون التأثير السلبى للجيش وهو ما يوضحه الشكل رقم (٣)(٤١).

٢- إمكانية إعادة انتخاب مرسى مرة أخرى:

أجرى مركز "بصيرة" استطلاعا فى شهور يونيو عام ٢٠١٣ يظهر اختلافات واضحة بين المحافظات فى نسبة من ينوون إعادة انتخاب مرسى. وقد أظهرت النتائج أن ٢٥٪ ينوون انتخاب مرسى مرة أخرى و٦٢٪ لا ينوون انتخابه، و١٣٪ سيتخذون قرارهم فى ضوء المرشحين الآخرين.

وتشير النتائج على مستوى المحافظات المصرية إلى تفاوت فى نسبة الذين ينوون إعادة انتخاب مرسى، فقد تراوحت النسبة بين ١١٪ و٤٣٪، وكانت النسبة منخفضة بوجه عام فى المحافظات الحضرية، وبعض محافظات الوجه البحرى(٤٢)، وفيما يلى النتائج على مستوى المحافظات:

* محافظات تقل بها النسبة عن ٢٠٪، وتشمل بورسعيد (١١٪)، دمياط (١١٪)، السويس (١٤٪)، الإسكندرية (١٥٪)، الدقهلية (١٦٪)، القاهرة (١٧٪)، كفر الشيخ (١٧٪)، وهو ما يوضحه الشكل رقم (٤).

الشكل (٣) المؤسسة العسكرية ينظر إليها بإيجابية أكثر مقارنة بالأحزاب السياسية فى مصر

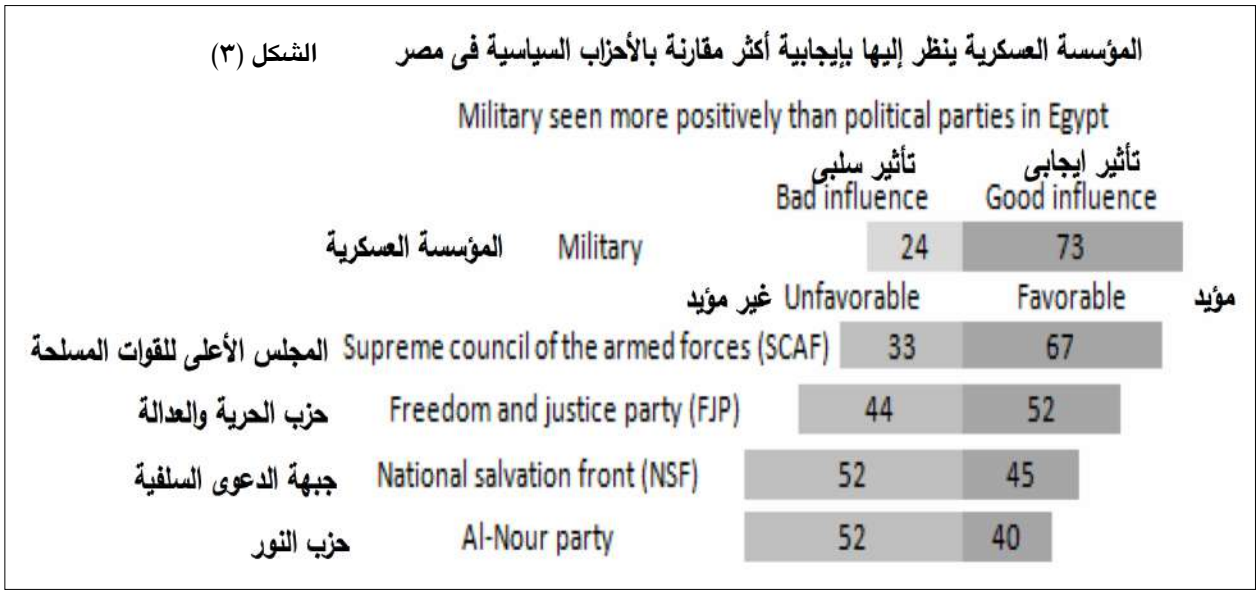

الشكل (٤) إعادة انتخاب مرسى حسب المحافظة – محافظة حضرية

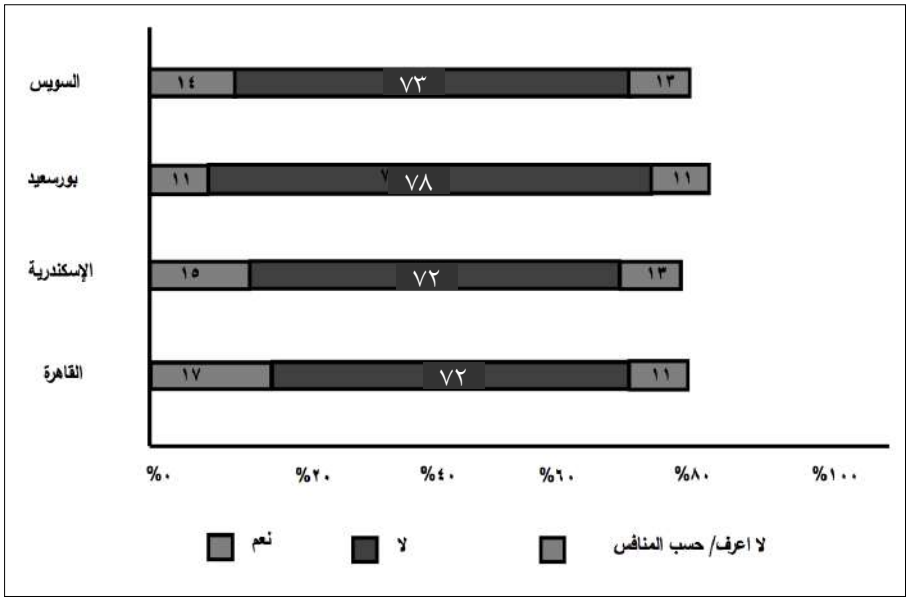

* محافظات تتراوح النسبة فيها بين ٢٠٪ و٢٩٪، وتضم، المنوفية (٢٠٪)، الغربية (٢٠٪)، الشرقية (٢١٪)، الإسماعيلية (٢٥٪)، الأقصر (٢٥٪)، الجيزة (٢٦٪)، البحيرة (٢٦٪)، القليوبية (٢٧٪)، وهو ما يوضحه الشكل رقم (٥).

* محافظات تصل فيها النسبة إلى ٣٠٪، وتشمل محافظات الحدود (٣٠٪)، وأسيوط (٣٦٪)، وسوهاج (٣٧٪)، وبنى سويف (٣٩٪)، وقنا (٣٩٪)، وأسوان (٤٠٪)، والمنيا (٤٢٪)، والفيوم (٤٣٪)، وهو ما يوضحه الشكل رقم (٦).

٣- استمرارية تنظيم الإخوان فى الحياة السياسية حتى بعد خروجهم من الحكم:

أشارت نتائج استطلاع الرأى، الذى أجراه مركز بصيرة فى يوليو ٢٠١٣، حول مدى تعاطف الشارع المصرى مع المظاهرات المؤيدة لمحمد مرسى، إلى أن ٧١٪ من المصريين غير متعاطفين مع تلك المظاهرات، وأغلب هؤلاء فى محافظات الوجه البحرى والمحافظات الحضرية، بينما وصلت نسبة المصريين المتعاطفين مع هذه المظاهرات إلى نحو ٢٠٪، ومعظمهم سكان الوجه القبلى، بينما ذكر ٩٪ من المواطنين أنهم لا يستطيعون تحديد موقفهم من هذه المظاهرات(٤٣).

كما أظهرت نتائج استطلاعات الرأى، التى أعدها مركز "بصيرة" فى أغسطس ٢٠١٣ عقب أحداث رابعة العدوية والنهضة حول مدى موافقة المصريين على التصالح مع تنظيم الإخوان، وعودتهم للحياة السياسية فى مصر مرة أخرى، ومشاركة الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية بصفة عامة فى الانتخابات البرلمانية المقبلة، أن نسبة المصريين الذين يرفضون التفاوض والتصالح مع تنظيم الإخوان قد وصلت إلى ٦٩٪، فى حين وافق ٦٪ على استمرارها، ووافق ١٣٪ على استمرارها، ولكن بشروط معينة (كأن تكون جماعة دعوية ولا تعمل بالسياسة)، وأن تبتعد عن العنف، وأن تقوم بمراجعات لمواقفها ... إلخ، كما أعرب ١٢٪

الشكل (٥) إعادة انتخاب مرسى حسب المحافظة - محافظة وجه بحرى

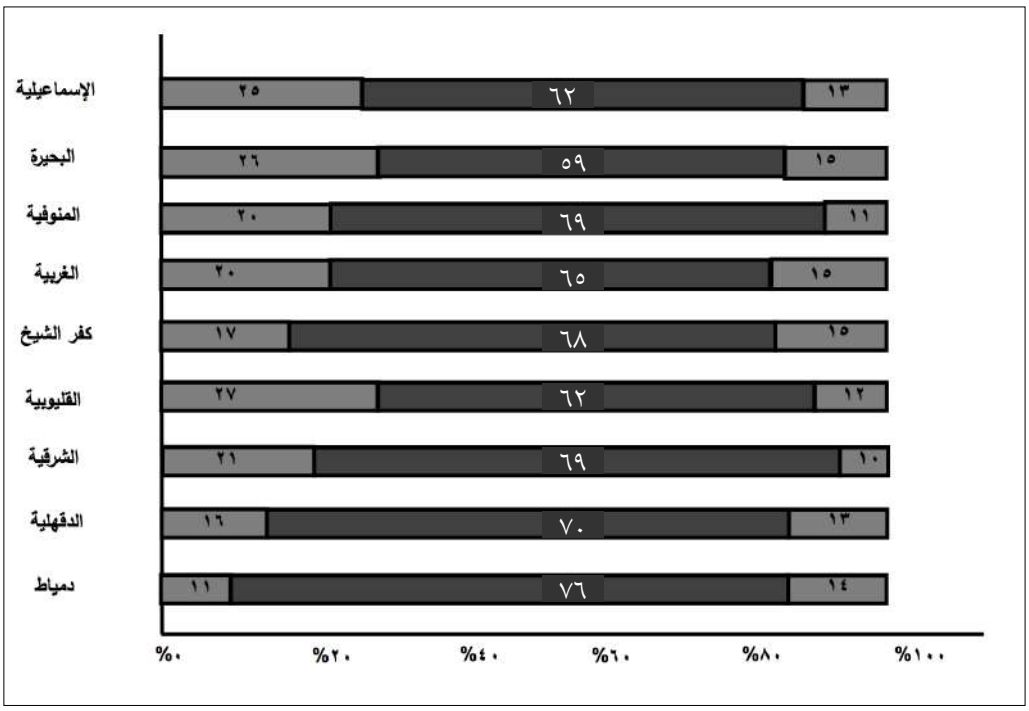

الشكل (٦) إعادة انتخاب مرسى حسب المحافظة - وجه قبلى ومحافظات الحدود

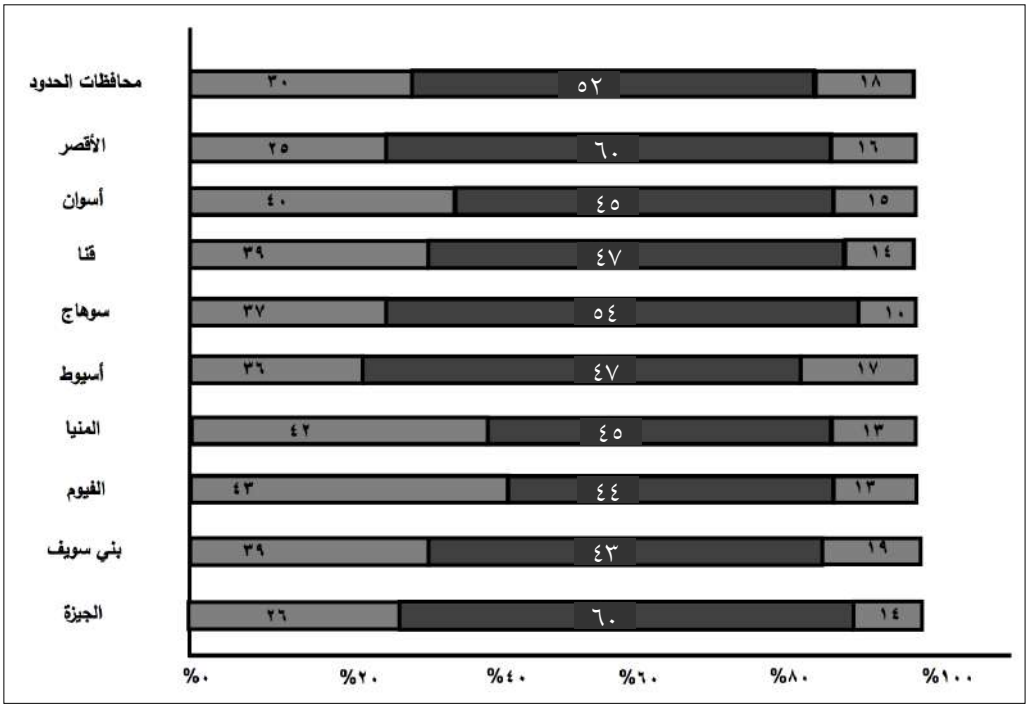

عن أنهم لم يحددوا موقفهم بعد، كما أن نحو ٧٨٪ من المصريين يرون أن حكم تنظيم الإخوان كان أسوأ مما كانوا يتوقعون. علاوة على ذلك، فإن ٥٧٪ من المصريين يرون أن تنظيم الإخوان مسئول عن كل أحداث العنف منذ فض اعتصامى رابعة العدوية والنهضة، وهو ما يوضحه الشكل رقم (٧)(٤٤).

ومن خلال هذه المؤشرات، يتضح تراجع شعبية تنظيم

الشكل (٧) هل توافق على أن يستمر تنظيم الإخوان؟

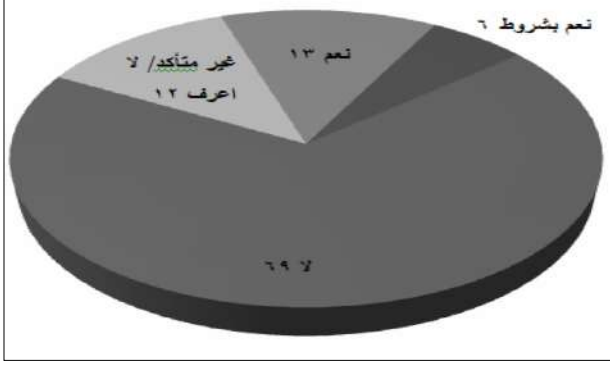

الإخوان فى مصر منذ ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، حتى بعد خروجها من الحكم، وهو ما أوضحته نتائج استطلاع الرأى الذى أجراه مركز "بيو" عام ٢٠١٤، حيث أشار إلى أن نسب تأييد المصريين لتنظيم الإخوان قد شهدت تزايدا خلال عامى ٢٠١١ و٢٠١٢ لتصل إلى ٧٥٪ و٧٠٪ على التوالى. إلا أنها قد بدأت تشهد تراجعا ملموسا خلال عامى ٢٠١٣ و٢٠١٤ لتصل إلى ٦٣٪ و٣٨٪ على التوالى، وذلك مقابل زيادة ملحوظة فى نسب عدم تأييد المصريين المعارضين للجماعة من عام ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، لتصل إلى ٢٠٪ فى عام ٢٠١١، و٢٧٪ فى عام ٢٠١٢، و٣٦٪ فى عام ٢٠١٣، و٥٦٪ فى عام ٢٠١٤، وهو ما يوضحه الشكل رقم (٨)(٤٥).

الشكل (٨) تراجع شعبية تنظيم الإخوان

Muslim Brotherhood Popularity Declines

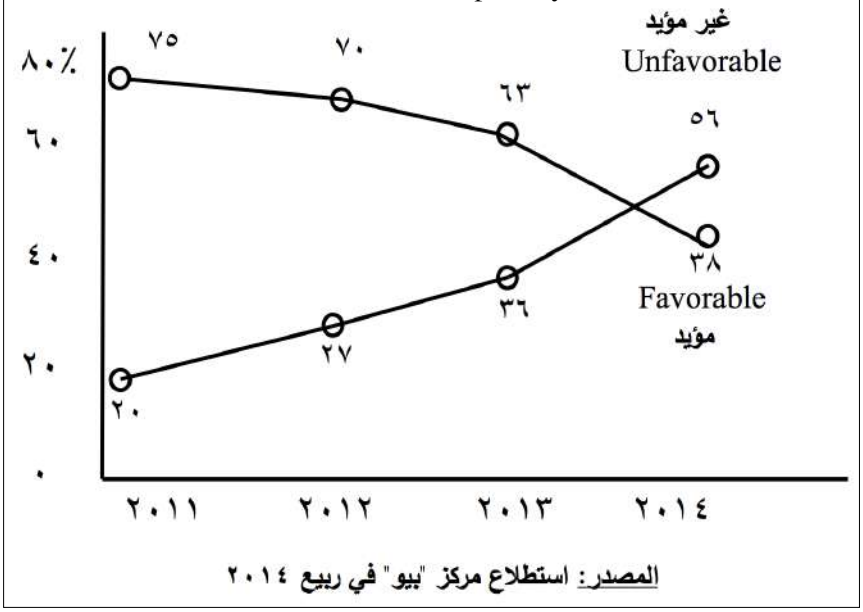

Sources: spring 2014 Global Attitudes Survey.

خامسا- ثورة الغلابة ومحاولة استعادة الفرص السياسية:

إثر عزل محمد مرسى عن السلطة فى ٣ يوليو ٢٠١٣، اعتصم الإخوان ومؤيدوهم من القوى والأحزاب التى شكلت "التحالف الوطنى لدعم الشرعية" فى ميدانى "رابعة" و"النهضة" وأخذوا يطالبون بعودة المعزول محمد مرسى، واستئناف العمل بالدستور المعطل، وعودة مجلس الشورى المنحل، مما يعنى إلغاء خريطة الطريق الجديدة(٤٦).

وقد جرت عدة محاولات للوساطة من قبل أطراف داخلية وخارجية بهدف التوصل إلى تسوية سياسية تنهى الاعتصام سلميا، إلا أنها انتهت إلى طريق مسدود. ونظرا لأن هذا الاعتصام بات يشكل تحديا لهيبة الدولة، وسيادة القانون، فقد تم فضه بالقوة فى ١٤ أغسطس ٢٠١٣. وعقب فض الاعتصام، تم إلقاء القبض على عدد كبير من قيادات وأعضاء التنظيم، وتقديمهم مع محمد مرسى للمحاكمة بتهم مختلفة(٤٧).

ويمارس تنظيم الإخوان، منذ خروجه من السلطة، الاحتجاجات وأعمال العنف والإرهاب، حيث لم تنقطع التظاهرات التى نظمتها، حتى وإن تراجعت عددا وحجما وزخما مع مرور الوقت. وكثيرا ما تحولت التظاهرات إلى أعمال عنف، وشغب، واشتباكات مع قوات الشرطة، وأحيانا مع الأهالى، فضلا عن أعمال الإرهاب والاعتداءات على بعض الممتلكات العامة والخاصة التى تقوم بها عناصر من الجماعة، أو عناصر من تنظيمات وجماعات محسوبة عليها، وكانت - ولا تزال - شمال سيناء تمثل المحافظة الأكثر عنفا على مستوى الجمهورية. ففى الربع الأول من عام ٢٠١٦، شهدت سقوط (٩٤٪) من ضحايا الجيش والشرطة، و(٩١٪) من القتلى فى صفوف التنظيمات الإرهابية، بينما شهدت أيضا (٦٥٪) من العمليات الإرهابية خلال هذه الفترة (وذلك وفقا لمؤشر القاهرة لقياس الاستقرار فى الشرق الأوسط الذى أعدته وحدة دراسات الأمن الإقليمى التابعة للمركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة لعامى ٢٠١٥-٢٠١٦)(٤٨).

وقد حاول تنظيم الإخوان استغلال حالة الغضب والسخط الشعبى المتزايد إزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية بالبلاد، إثر اتخاذ الحكومة للقرارات الاقتصادية الأخيرة التى شملت تحرير سعر صرف الجنيه، وتقليص دعم الوقود مما تسبب فى رفع أسعار المواد الغذائية. وأطلقت الجماعة دعوتها على مواقع التواصل الاجتماعى، "فيس بوك" و"تويتر"، لنزول قطاعات من المصريين إلى الشارع للتظاهر فى ١١ نوفمبر ٢٠١٦، فى إطار ما أطلق عليه "ثورة الغلابة"(٤٩)، وذلك فى محاولة التنظيم التقارب والتصالح مع قطاعات

كبيرة من الرأى العام المصرى بعد قطيعة دامت لأكثر من ثلاثة أعوام، وتحريض المواطنين للانقلاب على نظام الحكم القائم، عبر ممارسة احتجاجات واسعة تتطور إلى ثورة ممتدة، يمكن أن تحمل معها فرصا جديدة للإخوان لإمكان العودة إلى المشهد السياسى مرة أخرى(٥٠).

لكن المحاولة الإخوانية هذه المرة قد باءت بالفشل، فلم تلق المحاولة استجابة مؤثرة من جانب المواطنين، ومن ثم كانت الفاعلية محدودة النطاق وضعيفة التأثير(٥١). فقد خرجت بعض المظاهرات من عدد محدود من المحافظات المصرية، مثل الجيزة، والإسكندرية، والمنوفية، وبنى سويف، والبحيرة، والسويس، والمنيا، ولكنها لا تعبر عن ثورة شعبية بقدر ما تعبر عن مظاهرات احتجاجية محدودة النطاق، الأمر الذى يفسر فشل الإخوان فى التأثير فى توجهات الرأى العام المصرى للخروج فى فعالية ١١ نوفمبر ٢٠١٦، فى محاولة منها لاستعادة فرصها السياسية(٥٢).

وكان من بين التفسيرات التى ذكرت فى فشل ما أطلق عليه فى وسائل الإعلام "ثورة الغلابة"، وعدم رغبة المصريين فى خوض التجربة مرة أخرى مع تنظيم الإخوان، فقدان الثقة فى إمكان عودة الإخوان مرة أخرى للساحة السياسية، خاصة بعد إثبات فشلهم فى إدارة شئون البلاد خلال فترة حكمهم، وكذلك شعور المصريين بالإرهاق بعد خمس سنوات من الاضطرابات، وهو ما يطلق عليه وفقا لبعض الأدبيات "الإنهاك المجتمعى"، و"استنزاف قوى المجتمع".

فضلا عن ذلك، ساد خوف لدى المصريين من دخول بلادهم فى حالة فوضى عارمة مماثلة لتلك التى تشهدها سوريا، والعراق، وليبيا، واليمن، يضاف إلى ذلك الإجراءات والاحتياطات الأمنية المشددة التى اتخذت من جانب مختلف الأجهزة الأمنية بالدولة لتأمين حياة المواطنين والمؤسسات العامة والمواقع الشرطية المختلفة، وبالتالى شهدت كل ربوع البلاد حالة من الهدوء الأمنى على نطاق واسع، وسط سيولة مرورية فى الشوارع والمحاور الرئيسية بالبلاد، ولم تسجل غرف العمليات على مستوى الجمهورية أى أعمال شغب أو خروج عن القانون(٥٣).

ولم تمض أسابيع قليلة، حتى برز الانقسام داخل تنظيم الإخوان، إذ تم الإعلان عن تشكيل مجلس جديد لتنظيم الإخوان، وتنحية جبهة النائب محمود عزت، حيث أصدر مكتب الإرشاد الجديد بيانه الأول فى ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦ بتوسيع مسار التواصل مع القوى الشبابية والثورية. كما تعهد المجلس الجديد بتطوير اللائحة الداخلية للجماعة، وبناء بيوت الخبرة والمؤسسات المتخصصة التى تقود جميع محاور العمل خلال الفترة المقبلة، ليتحول العمل إلى مؤسساتى، وتطوير المسار الدعوى بالجماعة.(٥٤)

كما برزت مؤشرات خلال عام ٢٠١٧ بحدوث انقسام داخل التنظيم فيما يخص استمرار نهج التصعيد إزاء الدولة المصرية. فقد أعلن المكتب العام لتنظيم الإخوان فى ١٩ مارس ٢٠١٧ أول مراجعة لموقف التنظيم منذ ٢٥ يناير حتى يناير ٢٠١٧، حيث قال مكتب الإرشاد المؤقت، الذى شكلته جبهة الشباب، "إن تنظيم الإخوان كتوطئة لإعلان رؤيتها، بدأت فى جهود التقييم والمراجعة، وأنجزت منتجا أوليا تحت عنوان "تقييمات ما قبل الرؤية.. إطلالة على الماضى". وكان المكتب العام لتنظيم الإخوان أعلن فى يناير ٢٠١٧ عن الانتهاء من صياغة رؤية جديدة فى إدارة الصراع، على نحو يشير إلى مراجعات تجرى داخل الجماعة(٥٥).

وكُشف عن وثيقة عنوانها "رسالة بشأن وثيقة الاستقطاب"، فى ٨ مايو ٢٠١٧، نشرتها جبهة محمود عزت، القائم بعمل المرشد العام للتنظيم، تؤكد فيها تنازلها عن عودة الرئيس السابق محمد مرسى، مقابل اصطفافها مع القوى السياسية فى مصر. وهدفت هذه الوثيقة –وفقا للقائمين عليها– إلى الإسهام فى كسر حالة العزلة السياسية المفروضة على التنظيم، وتحسين صورة التنظيم، لاسيما بعد تصنيفها كجماعة إرهابية، وانسلاخ فروعها عنها، مثل حماس فى فلسطين، وإخوان تونس والمغرب(٥٦).

فهناك إدراك من جانب جناح داخل تنظيم الإخوان فى مصر بأن الجماعة وصلت إلى مرحلة من الضعف فى ظروف دولية وإقليمية معادية لها. ومن ثم، فإن المطالب المتعلقة بعودة الشرعية، وعودة مرسى، وإلغاء محاكمات قادة التنظيم لم يعد لها وجود فعلى. بل إن الاستمرار فى طرحها سيؤدى لانهيار التنظيم، وتفكك بنيتها، وانهيار قواعدها، وتخلى القوى السياسية عنها، وهو ما لم ترض به جبهة الشباب، أو ما يطلق عليه صفوف الجيلين الثالث والرابع التى تتبنى خيار الحراك الثورى، وإنهاك النظام للقبول بالتفاوض مع التنظيم وتحقيق مطالبها الصعبة.

وهكذا، تتراجع الفرص السياسية لتنظيم الإخوان، لاسيما مع بدء المرحلة الثالثة للعنف الذى تمارسه، وتحديدا منذ منتصف عام ٢٠١٦، بعد المرحلة الأولى التى قامت بها بأعمال عنف منخفضة الحدة، مثل الحرق والتخريب، بعد خروجها من الحكم وحتى منتصف عام ٢٠١٤، ثم شهدت الفترة (أواخر ٢٠١٤ وحتى أوائل عام ٢٠١٦) صعود جماعات مسلحة مرتبطة بالإخوان أكثر تماسكا، مثل حركة المقاومة الشعبية، ومجموعات العقاب الثورى. فى حين تجسد حركتا "حسم"، و"لواء الثورة" الفواعل الأكثر التصاقا بالإخوان خلال العامين الماضيين، سواء باستهداف الدوريات الأمنية، أو العناصر الشرطية، أو السفارات الأجنبية (وضع عبوة ناسفة بالقرب من سفارة مينمار فى القاهرة)(٥٧).

سادسا– السيناريوهات المستقبلية لهيكل الفرص السياسية للتنظيم فى مصر:

تتعدد السيناريوهات المستقبلية لمستقبل الفرص السياسية لتنظيم الإخوان فى مصر على النحو التالى:

١– سيناريو البقاء الرمزى: يستند هذا السيناريو إلى قدرة التنظيم على البقاء "غير الفعال"، بحيث يكون تأثير قياداتها الهاربة فى خارج البلاد، أو أعضائها الموجودين فى السجون ضعيفاً للغاية، على نحو ما يعكسه الانسحاب لآلاف الأعضاء، خاصة من الشباب وجيل الوسط، الأمر الذى يلحق أضرارا بالغة بقدرات الجماعة التنظيمية، وفرص تحركها فى الشارع للحشد

والتعبئة، فى ظل سياقات اجتماعية وأمنية معادية لخطاب الإخوان، ولم يعد بمقدورها خوض غمار التنافس الانتخابى(٥٨).

وتبعا لهذا السيناريو، من المرجح ألا يسمح نظام الحكم فى عهد الرئيس عبدالفتاح السيسى لتنظيم الإخوان بممارسة العمل السياسى، أو الدعوى، أو الخدمى، الذى وظفته خلال حكم الرئيس الأسبق حسنى مبارك، وساعدها فيما بعد فى توظيف ٢٥ يناير ٢٠١١ لقطف ثمارها. فالجماعة ستبقى فى شكل رمزى، ولن تحوز مرة ثانية القوة والتأثير، لاسيما فى ظل تآكل رصيدها المجتمعى القائم على الثقة لدى قطاعات واسعة من الرأى العام التى كانت تؤيدها وتتعاطف معها لفترة ما.

وهنا، يسهم العامل النفسى بدور كبير فى البقاء غير الفعال لجماعة الإخوان فى التفاعلات السياسية داخل البلاد، نظرا لتراكم الهزائم المتتالية التى تعرض لها كوادر وقيادات التنظيم، من أجيال مختلفة، لاسيما فى ظل التحول من تثبيت الدولة المصرية إلى تطويرها، خلال الولاية الثانية المتوقعة للرئيس عبدالفتاح السيسى، على نحو يعكس فشل رهان الإخوان على استقرار البلاد. والأكثر من ذلك، لم تبرز أية مؤشرات احتجاجية ميدانية تجاه القرارات المتعلقة بإعادة هيكلة الدعم وتعويم الجنيه، فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى.

٢- سيناريو الانقسام الثنائى بين المعتدلين والمتشددين: يفترض أن ينقسم تنظيم الإخوان داخل مصر وخارجها إلى جماعتين، الأولى تعبر عن التيار التقليدى المحافظ، الذى يتسم فى فكره وسلوكه بالقدرة على التكيف مع الأزمات والمحن التى تعرضوا لها على مدى عقود سابقة، وبناء التحالفات للإبقاء على دور تنظيم الإخوان. والثانية تضم المتشددين من أنصار استمرار نهج الصدام مع الدولة، ومحاولة إسقاط النظام وهز شرعيته، سواء بالتحالف مع القوى المناوئة فى الداخل، أو القوى الغربية فى الخارج(٥٩).

٣- سيناريو التفتت التنظيمى: يقوم على انهيار الشكل التقليدى لتنظيم الإخوان لتظهر جماعات عدة، أو تنظيمات صغيرة تتصارع على مشروعية تمثيل فكر ومشروع حسن البنا. وهنا، تثار تساؤلات حول قدرة جماعة الإخوان على جذب أعضاء جدد، أو حتى الحفاظ على أعضائها الحاليين، على نحو سيجعل من الصعب عليها تجديد نفسها حتى تتغير الظروف.

فلا توجد مؤشرات توحى بأنه من الممكن أن يعاود تنظيم الإخوان النهوض مجددا بعد الأزمة (أو بالأحرى المحنة وفقا لتعبيرهم). ويفترض هذا السيناريو أنه قد يظهر التنظيم أو أكثر يمارس العنف ضد الدولة والمجتمع الذى يصل إلى الإرهاب، أو التحاق بعض مجموعات وأفراد الإخوان بتنظيمات تكفيرية إرهابية، وهو ما تحقق بالفعل فى عمليات إرهابية متصاعدة شهدتها بعض المدن المصرية، خاصة فى شمال سيناء(٦٠).

من استعراض السيناريوهات السابقة، يمكن ترجيح السيناريو الأول، مقارنة بالسيناريوهين الأخيرين، استنادا إلى حجة، مفادها أنه على الرغم من الأضرار الكبيرة التى لحقت بالتنظيم، نتيجة حملات الملاحقة الأمنية التى شنت عليه بعد خروجه من الحكم، وتجميد الأرصدة المالية، وإغلاق العديد من الجمعيات الأهلية التابعة لها بالتنظيم، وقطع الاتصالات بين خلايا الإخوان العديدة والقيادة المرتبطة بالجماعة، فإن التحليلات التى تفترض أن التنظيم فى طريقه للاختفاء أو الاندثار أبعد ما تكون عن الواقع. فالتنظيم لم يكن فقط حزبا سياسيا فى فترة من الفترات، وإنما هو بالأساس حركة اجتماعية دينية ذات جذور، ولها شبكة تنظيمية واسعة يصعب تفكيكها من خلال المدخل الأمنى فقط.

لذا، تقوم سياسات الدولة المصرية فى المرحلة الراهنة بتعزيز النهج التنموى فى المحافظات المصرية التى كانت تعانى إهمالا لعقود سابقة، وقد استغلت جماعة الإخوان هذا الفراغ لتعزيز نفوذها السياسى ورأس مالها الاجتماعى، عبر خدماتها فى مجالات التعليم، والصحة، وتزويج الفتيات الفقيرات، ورعاية المطلقات والأرامل، وغيرها، بحيث يتوازى النهج الأمنى مع التطوير التنموى، والأسلوب التوعوى أيضا لمنع تسلل وعودة أفراد الجماعة مرة أخرى، بعد تقويض عميق لشبكات الإخوان المسلمين، على نحو يقلص ما درج المحللون على تسميته "الفرص السياسية فى الأوقات العادية".

خاتمة:

تناولت الدراسة اتجاهات الجدل حول العلاقة الارتباطية بين التحول فى توجهات الرأى العام ونافذة الفرص السياسية فى مراحل التغيير السياسى، بالتطبيق على حالة تنظيم الإخوان فى مصر، فى ضوء ما كشفت عنه نتائج استطلاعات الرأى العام التى أجرتها عدة مراكز بحثية على المستويين المحلى والدولى. وتوصلت الدراسة إلى أن الرأى العام فى مراحل الحراك الثورى يتسم بقدر كبير من السيولة. وتلك السيولة نابعة من سمات هذه المراحل، بما يجعل الشارع له الكلمة الأولى والأخيرة فى تحديد مسار مستقبل النظم السياسية التى سيتم إنشاؤها. ويرجع البعض سيولة الرأى العام تلك إلى خصوصية مراحل الحراك الثورى، والتى تسعى فيها كل من القوى السياسية التقليدية، ممثلة فى الأحزاب السياسية، وغير التقليدية، ممثلة فى الحركات الاجتماعية، وتيارات وجماعات الإسلام السياسى، لملء الفراغ السياسى ومحاولة الاستفادة من الفرص السياسية التى تتيحها هذه المراحل، وذلك من خلال جهودها الدءوب لتوظيف قدراتها السياسية والتنظيمية، ومهاراتها فى عمليات الحشد والتعبئة الجماهيرية لكسب تأييد ودعم الرأى العام.

ولكن عدم قدرة الفواعل السياسية على الحفاظ على هذا التأييد والدعم قد تؤثر سلبا فى نافذة فرصها السياسية، وهو ما اتضح من تجربة تنظيم الإخوان فى مصر. فقد مثلت فترة ما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ مرحلة الصعود السياسى للإخوان فى مصر، وتزايد شعبيتهم فى مختلف أوساط الرأى العام المصرى. بينما مثلت فترة ما بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ مرحلة الهبوط السياسى للإخوان وتراجع شعبيتهم، نتيجة تحولات مزاج الرأى العام إزاء أدائهم فى السلطة. وكذلك، لم تلق محاولة تنظيم الإخوان لاستغلال الأوضاع الاقتصادية المتدهورة بالبلاد للخروج فى

فعالية ١١ نوفمبر ٢٠١٦، أو ما أطلق عليه "ثورة الغلابة"، استجابة مؤثرة من جانب المواطنين، فقد كانت الفعالية محدودة النطاق وضعيفة التأثير، الأمر الذى يفسر عجز الإخوان عن التأثير فى توجهات الرأى العام المصرى للخروج فى الفاعلية، فى محاولة منها لاستعادة فرصها السياسية التى فقدتها منذ اعتلائها للسلطة.

علاوة على ذلك، تزايدت المؤشرات المعبرة خلال تفاعلات عام ٢٠١٧ عن تزايد الرفض المجتمعى للتنظيم، لاسيما فى ظل التقارب بين تنظيم الإخوان والجماعات المسلحة، مثل حركة المقاومة الشعبية، ومجموعات العقاب الثورى، وغيرهما من الجماعات السلفية الجهادية، والتى نفذت عمليات مشتركة مع خلايا "داعش" فى مصر، بخلاف ما تنفذه حركتا، "حسم" و"لواء الثورة"، اللتان قامتا بمجموعة من العمليات الإرهابية خلال عامى ٢٠١٦ و٢٠١٧، فضلا عن شماتة الكتائب الإلكترونية لهم فى عمليات الإرهاب ضد قوات الجيش والشرطة المدنية. وهكذا، تثبت صحة العلاقة الارتباطية بين التحول فى توجهات الرأى العام، والتغير فى هيكل الفرص فى لحظات التغيير السياسى. فقد أهدر تنظيم الإخوان فى مصر قدرا كبيرا من رأس المال السياسى الذين راكموه خلال عقود من التواصل الاجتماعى وسياسات المعارضة.

المراجع :

١- د. بهجت قرنى ود.رباب المهدى، الشرق الأوسط الاحتجاجى، فى د. بهجت قرنى (إشراف وتحرير)، الربيع العربى فى مصر الثورة وما بعدها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢)، ص٤٥.

٢- تشمل استطلاعات الرأى العام التى اعتمدت عليها الدراسة تسعة استطلاعات للرأى، أعدها كل من المركز المصرى لبحوث الرأى العام "بصيرة"، خلال أشهر يونيو ويوليو وأغسطس، ومركز"بيو" للأبحاث بواشنطن "بيو" فى ربيع ٢٠١١، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية فى مايو ٢٠١٢.

٣- د. حامد عبدالله ربيع، مقدمة فى نظرية الرأى العام، (القاهرة: الشروق الدولية، ٢٠٠٧)، ص٥٢.

٤- صبحى عسيلة، الرأى العام، الموسوعة السياسية للشباب، (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٧)، ص٢٩.

5- James L. Gibson and Raymod M. Duch, "Emerging democratic values in soviet culture", in Arthur H. Miller, William M. Resiginger, Vicki L. Hesli, (eds), public opinion and regime change: the new politics of post soviet - sovier societies (USA: westview press, 1993), p.71.

٦- د. صبحى عسيلة، الرأى العام والسياسة المصرية تجاه إسرائيل: اتجاهات ما بعد الثورة، كراسات استراتيجية، العدد ٢٤٢، (٢٠١٣)، ص٧.

٧- أبو بكر الدسوقى، الثورات العربية: لماذا سقطت فى مصيدة المرحلة الانتقالية؟، السياسة الدولية، العدد ١٨٨، (أبريل ٢٠١٢)، ص٥٠.

8- Ishac Diwan, "The Political Effects of changing public opinion in Egypt: A story of revolution", edited by Edward A.Sayra and Tarik M.Yousef (new York: Oxford University, 2016), pp. 132-133.

وانظر أيضا، د.مى مجيب، بيئة النظام الانتقالى: البحث عن خريطة طريق، فى د. على الدين هلال ود. مازن حسن ود. مى مجيب (مؤلفون)، الصراع من أجل نظام سياسى جديد: مصر بعد الثورة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٢)، ص٦٧، وانظر أيضا: مفهوم المرحلة الانتقالية ما بعد الثورة وطبيعتها ومكوناتها، حلقة نقاش بعنوان "إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية"، عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، فى مقره عمان يوم ٢١ سبتمبر ٢٠١١.

٩- إيمان رجب، الاقتراب من حالة عدم اليقين، ملحق السياسة الدولية (اتجاهات نظرية)، العدد ١٨٥، (يوليو ٢٠١١)، ص٦.

١٠- د. عزمى خليفة، التعامل مع حالة عدم اليقين، ملحق السياسة الدولية (اتجاهات نظرية)، العدد ١٨٥، (يوليو ٢٠١١)، ص٢٢.

١١- د. على الدين هلال، مقدمة فى الصراع من أجل نظام سياسى جديد: مصر بعد الثورة، فى د.على الدين هلال ود. مازن حسن ود.مى مجيب (مؤلفون)، الصراع من أجل نظام سياسى جديد: مصر بعد الثورة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٢)، ص١٥، وانظر أيضا: د. حازم الببلاوى، التربص وعدم الثقة، الشروق، ٣ أبريل ٢٠١٢، ص١٤.

١٢- صبحى عسيلة، استطلاعات الرأى وانتخابات الرئاسة فى مصر، دراسة منشورة على موقع معهد العربية للدراسات والتدريب، ٢ أغسطس ٢٠١٢، على الرابط التالى:

http://www.alarabiya.net/articles/02/08/2012/.230024htm/

١٣- د. دينا شحاته، الحركات الشبابية وثورة ٢٥ يناير، كراسات استراتيجية، العدد ٢١٨، ٢٠١١، ص٣٤.

١٤- د. وحيد عبد المجيد، ثورة ٢٥ يناير: قراءة أولى، (القاهرة: دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، ٢٠١١)، ص ص١٩١-١٩٢.

١٥- خالد أبو دوح، ثورة ٢٥ يناير فى بر مصر: محاولة للفهم السوسيولوجى، المستقبل العربى، العدد ٣٨٧، (مايو ٢٠١١)، ص ص١٢٧-١٢٨.

١٦- د. جمال سلطان، الملحق رقم (١): تحولات الرأى العام فى مرحلة الانتقال السياسى، فى د. بهجت قرنى (إشراف وتحرير) "الربيع العربى فى مصر الثورة وما بعدها"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص ص٣٥٦-٣٥٧.

١٧- عمرو عبدالرحمن (محرر)، تحديات التحول الديمقراطى فى مصر خلال المرحلة الانتقالية، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٢)، ص٧٨.

18- Thomas Hobbes, Leviathan, ed. M Oakeshott, (Oxford: black well), 1952, originally published 1651.

19- Jack A. Goldeston, "Revolution and rebellion in the early modern world", (Berkely: university of California press, 1991), pp. 32-41.

20- Tilly Charles, "From mobilization to revolution", (Massachusetts. Addision, Wesley publishing company), 1978, pp. 9-10.

٢١- مجموعة مؤلفين، مصر فى مرحلة انتقالية: تقرير ورشة عمل تشاتام هاوس، التى عقدت بالقاهرة فى أبريل ٢٠١١، ص ص٢-١٥، المنشورة على الرابط التالى:

http://www.chathamhouse.org.uk

٢٢- د. عمرو هاشم ربيع (محرر وآخرون)، وثائق المئة يوم على ثورة ٢٥ يناير، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١١)، ص ص١٧٩-١٩٩.

٢٣- مفهوم المرحلة الانتقالية ما بعد الثورة وطبيعتها ومكوناتها، حلقة نقاش بعنوان "إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية"، عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، فى مقره عمان فى ٢١ سبتمبر ٢٠١١.

٢٤- ناثان ج. بروان، مصر: الخطوات التالية فى المرحلة الانتقالية، مقالة منشورة على الموقع الإلكترونى لصدى بمؤسسة كارنيجى للسلام الدولى:

http://www.carnegieendowment.org/sada/index.cfm?fa=showarticle=122-3-2011

٢٥- طارق البشرى، علاقة الدين بالدولة: حالة مصر بعد الثورة، المستقبل العربى، العدد ٤٠٧، (يناير ٢٠١٣)، ص٩١.

٢٦- د. جمال سلطان، مرجع سابق، ص٣٥٨.

٢٧- الانتخابات الرئاسية المصرية ٢٠١٢، أوراق سياسية، (الدوحة: المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو ٢٠١٢)، ص٥.

٢٨- عبدالغفار شكر، التحالفات السياسية بعد ٢٥ يناير، فى "أزمة الأحزاب السياسية فى مصر"، الملف المصرى، العدد ١٤، (أكتوبر ٢٠١٥)، ص١٠.

وانظر أيضا: محمد عبدالحليم بسيونى، تآكل شعبى: مأزق شبكات الرعاية الاجتماعية لإخوان مصر بعد ٣٠ يونيو، مقالة منشورة على الموقع الإلكترونى للمركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية على الرابط التالى:

http://www.ressmideast.org/30-9-2013

وانظر أيضا:

- Shadi Hamid, "How Egypt's Muslim brother hood will win", Brookings institution, November 3, 2011:

http://www.brooking.edu/opinoins/how-egetyhps-muslim-brother-will-win/.

٢٩- د. سامر أبو رمان، الإسلاميون والحكم: رؤية من منظور استطلاعات الرأى، منشور على الموقع الإلكترونى لمركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، على الرابط التالى:

www.fikercenter.com

٣٠- د. سارة بن نفيسة، هذه الأيام الـ ١٨ التى غيرت وجه مصر: ثورة مدنية وسياسية، فى نبيل عبد الفتاح (تحرير وتقديم الطبعة العربية)، الاحتجاجات الاجتماعية والثورات المدنية: تحولات السياسة فى دول البحر المتوسط العربية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ٢٠١١)، ص١٨.

٣١- أحمد تهامى عبدالحى، القوى الثورية المصرية: شريعة واحدة واستراتيجيات متضاربة، سلسلة تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، فبراير ٢٠١٤، ص٩، على الرابط التالى:

http://www.studies.aljazeera.net/2-2-2014

٣٢- د. عمار على حسن، الشبكة الاجتماعية والاقتصادية للإخوان والسلفيين: دراسة، المصرى اليوم، ٢٥ يوليو ٢٠١٥.

٣٣- لمزيد من التفاصيل، انظر: رانيا مكرم، الرأى العام فى مراحل ما بعد الثورات، ملحق السياسة الدولية (الشارع: القوى الأكثر تأثيرا فى فترات ما بعد الثورات)، العدد ١٨٧، (يناير ٢٠١٢)، ص ص٩-١٠. وأيضا: د. ماجد عثمان، قياس الرأى العام من النظرية إلى التطبيق، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١)، ص ص٢٧-٣٠.

٣٤- المرجع السابق، ص١٠.

٣٥- د. عبدالله المغازى، رؤى حركات الإسلام السياسى لدستور مصر ٢٠١٤، فى السيد يس (تقديم) ود. يسرى العزباوى (تحرير): مستقبل حركات الإسلام السياسى فى الوطن العربى، (القاهرة: المركز العربى للبحوث والدراسات، ٢٠١٤)، ص٤٥.

٣٦- د. حسنين توفيق إبراهيم، السلفيون والمواطنة: اضطراب الرؤية وغياب المراجعات الفقهية، كراسات إستراتيجية، العدد ٢٤١، (٢٠١٣)، ص٣.

٣٧- د. كمال حبيب، التيارات السلفية والمشاركة السياسية .. الحالة المصرية، فى د.يسرى العزباوى (محرر)، مستقبل حركات الإسلام السياسى فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص٢٣.

٣٨- لوحظ فى استطلاعات الرأى، التى أجراها مركز بصيرة، أن الاستطلاعات تمت على عينات احتمالية تتراوح ما بين ٢٠٠٠ و٦٠٠٠ مواطن مصرى، وفى الفئة العمرية ١٨ سنة فأكثر غطت كل المحافظات المصرية، وباستخدام الهاتف المنزلى والهاتف المحمول، فضلا عن إجراء بعض المقابلات الشخصية.

٣٩- د. ماجد عثمان، بيان صحفى حول استطلاع الرأى الذى أجراه مركز بصيرة لقناة الحياة: عام على حكم مرسى والإخوان، على الرابط التالى:

http://www.baserra.com.eg-2-7-2013

٤٠- د. عبدالفتاح ماضى، الإخوان المسلمين والدولة والسلطة: سياسات الهيمنة، فى د. يسرى العزباوى (تحرير)، مستقبل حركات الإسلام السياسى فى الوطن العربى، (القاهرة: المركز العربى للبحوث والدراسات، ٢٠١٤)، ص ص٨١-٨٣.

41- "one year after Morsis Ouster, divides persiston EL-Sisi, Muslim Brotherhood. Frustration mounts as confidence indemocracy wanes", on the website:

http://www.pewglobal.org/22/05/2014/one-year-after-morsis-ouster-divides-persist-on-el-sisi-muslim-brotherhood/egypt-report-00

وانظر أيضا: انتخابات الرئاسة المصرية ومؤشرات عودة حكم الدولة العميقة، قناة الاتجاه، مقالة منشورة على الرابط التالى:

http://www.aletejahtv.org/index.php/newdesign/permalink/.16726htmL?/28-5-.2014

وأيضا:

"Egyptian military gets higher ratings than most political parties", on website:

http://www.pewresearch.org/fact-tank/1/07/2013/egyptioan-military-gets-higher-ratings-than-most-political-parties/.

٤٢- د. ماجد عثمان، بيان صحفى حول استطلاع الرأى الذى أجراه مركز بصيرة حول أداء الرئيس بعد عام من توليه الرئاسة، على الرابط التالى:

http://www.baseera.com.eg/25-6-2013.

٤٣- د. ماجد عثمان، بيان صحفى حول استطلاع الرأى الذى أجراه مركز "بصيرة" حول مدى تعاطف الشارع المصرى مع المظاهرات المؤيدة للرئيس السابق محمد مرسى، على الرابط التالى:

http://www.baseera.com.eg/22/7/20

٤٤- د. ماجد عثمان، بيان صحفى حول استطلاع الرأى الذى أجراه مركز بصيرة حول تقييم المصريين لجماعة الإخوان المسلمين، على الرابط التالى:

http://www.baseera.com.eg/19-21-8/2013.

45- "Muslim Brotherhood popularity Declines", on website:

http://www.pewglobal.org/22/05/2014/one-year-after-morsis-oustedevides-persist-on-el-Sisi-muslim-brotherhood/egpt-report-13/

46- Saleh Ibrahim, "365-Deys of Muslim Brotherhood in Egypt: contes media, Activism, and power", on website:

http://www.acuns.org/365-days/of-muslim-brotherhood-inegypt-contesting-media-activism-and-power/6-11-2016.

وانظر أيضا: د. حسنين توفيق إبراهيم، الإسلاميون والسلطة فى دول الربيع العربى بين السياسة والعنف، كراسات استراتيجية، العدد ٢٥٠، (٢٠١٤)، ص ص١٠-١١.

وانظر أيضا: د. كمال حبيب، الإسلاميون والعنف بعد ٣٠ يونيو، الديمقراطية، العدد ٥٢، (أكتوبر ٢٠١٣)، ص١١٦.

47- Ferry De kerckhove, "Egypt's Muslim Brotherhood and the Arab Spring", CDFAI (Canadian Defense and foreign AFF airs institute,), pp. 1-3.

وانظر أيضا:

Lynch Sarah, "Egyptian support for Muslim Brotherhood wanes", U.S.A today, (31 March 2013).

٤٨- د. محمد عبدالسلام (رئيس الوحدة)، أحمد كامل البحيرى (رئيس التحرير)، مؤشر القاهرة لقياس الاستقرار فى الشرق الأوسط ٢٠١٥ - ٢٠١٦، وحدة دراسات الأمن الإقليمى، (القاهرة: المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦)، ص٤٦.

٤٩- د. محمد شومان، الإعلام وتضخيم ١١-١١، اليوم السابع، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٦.

٥٠- وليد عبدالرحمن، المصريون أخلوا الشوارع للأمن .. وسخروا من مظاهرات ١١ نوفمبر على "فيسبوك" و"تويتر"، الشرق الأوسط، ١٢ نوفمبر ٢٠١٦.

٥١- وائل عبدالفتاح، ثورة "الغلابة"، السفير، ٨ أكتوبر ٢٠١٦:

http://.assafr.com/windows/PrintArticle.aspx?channel1ID=1&Article/18-10-2016.

٥٢- د.محمد شومان، ثورة الغلابة دعوة إخوانية مصيرها الفشل، الحياة، ١٩ أكتوبر ٢٠١٦.

٥٣- أريك تراجر، لماذا لا يريد المصريون ثورة أخرى؟، مقالة منشورة على الموقع الإلكترونى لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، على الرابط التالى:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/why-egypt/24-10-2016.

٥٤- البيان الأول لمكتب إرشاد إخوان مصر الجديد .. الشباب ينقلبون على جبهة عزت، وكالة الأنباء الروسية، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦. انظر على الرابط التالى:

https://arabic.rt.com/news/855333-

٥٥- الإخوان فى مصر يراجعون مواقفهم، وكالة الأنباء الروسية، ١٩ مارس ٢٠١٧. انظر على الرابط التالى:

https://arabic.rt.com/middle_east/868904-

٥٦- وثيقة لإخوان مصر تكشف عن تنازلات أبرزها التخلى عن مرسى، العربية نت، ٨ مايو٢٠١٧. انظر على الرابط التالى:

http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/08/05/2017/

٥٧- محمد جمعة، الاتجاهات العامة للنشاط الإرهابى فى مصر خلال العام ٢٠١٧، الموقع الإلكترونى لمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٥ يناير ٢٠١٨. انظر على الرابط التالى:

http://acpss.ahram.org.eg/News/.16514aspx

٥٨- مهاب عادل حسن، الإفول المحتمل: مستقبل الجماعة فى ضوء التحديات الإقليمية والدولية الراهنة، رؤى استراتيجية، العدد ٢٧، (أبريل ٢٠١٧)، ص ص٣٣-٣٥.

٥٩- لمزيد من التفصيل، انظر: جورج فهمى، جماعة الإخوان المسلمين: صراع حول السلمية أم حول الجماعة، الشروق، ٢٤ ديسمبر ٢٠١٥.

- Samuel Tadros, "the brotherhood divided", Current Trends in Islamist Ideology, (September 2015), 63-84.

٦٠- مارك لينش، آفاق مجهولة: الأحزاب الإسلامية ما بعد جماعة الإخوان، دراسة صادرة عن مركز كارنيجى للسلام الدولى، ١٦ ديسمبر ٢٠١٦. انظر على الرابط التالى:

http://carnegie-mec.org/16/12/2016/ar-pub-66511